مقاربة التجارب الافريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا
(دراسة لحالتي رواندا واوغندا)

سالم دينار علي عمر
محاضر مساعد كلية التربية/ جامعة سرت
salimdenair@gmail.com

ميلاد محمد ميلاد الشاطر
محاضر مساعد كلية التربية/ جامعة سرت
MILAD_sh92@yahoo.com

الملخص:

تناولت الدراسة مفهوم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية باعتبارها الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار في ليبيا وتحقيق الامن والامان للمواطن، وتناولت ايضاً دراسة التجارب الافريقية للمصالحة الوطنية خصوصاً في رواندا وأوغندا ومدى إمكانية مقاربتها بالحالة الليبية.

بينت تجارب الدول التي مرت بنزاعات أن الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار ديمقراطي شامل كأحد آليات المصالحة الوطنية، وإن أي مصالحة وطنية يتوقف نجاحها على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها وتخليها عن تقديم الشروط التعجيزية وتقديم التنازلات من أجل نجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطاب الحرب وتصفية الحسابات.

لقد أوضحت دراسات الحالات الافريقية أن الممارسات التقليدية يمكن أن تكون مفيدة في عدة مجالات للمساءلة بعد الصراع ومعرفة الحقيقة والمصالحة، وبالتالي يمكن التوقع بالآثار الإيجابية لتحقيق العدالة الانتقالية، ويمكن أن تكون الأدوات التقليدية في تسوية الصراع مكملة لأي مقاربات أخرى وليس معارضة لها ولا يمكن تجاهل أو إهمال تلك الوسائل التقليدية التي أثبتت فعاليتها في الماضي ويمكن جمعها مع استراتيجيات أخرى في التعامل مع تركة الحرب الاهلية.

لقد نجحت رواندا من خلال تجربة الغاتشاتشا التي تعتمد على تقاليد محلية لتحقيق المصالحة الوطنية بما أدى إلي إنهاء أثر الإبادة الجماعية التي حصلت، كما حققت أوغندا عبر تقاليد الاشولي المصالحة الوطنية وعبرت بالبلاد من حالة الحرب الاهلية إلي الإستقرار.

وهو ما يمثل مقاربة يمكن الاستناد إليها في تطبيق مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال مسار الحوار الوطني في ملتقى شامل للخروج بميثاق

يضمن الحفاظ على الثوابت الوطنية والوصول إلي آليات مناسبة تضمن جبر الضرر وإنصاف حقوق الضحايا.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية.

Abstract:

The study examined the concept of national reconciliation and transitional justice as the right way to achieve stability in Libya and achieve security and security for citizens.

The experiences of countries that have gone through conflicts have shown that political stability, social integration and the desired economic development can be achieved only through a comprehensive democratic dialogue as one of the mechanisms of national reconciliation. Any national reconciliation depends on the willingness of the parties to conflict to engage in it and their abandonment of making impossible conditions and making concessions in order to succeed with comprehensive national action that transcends the negative and polarizing aspects of war and the liquidation of accounts.

African case studies have shown that traditional practices can be useful in several areas of post-conflict accountability and truth and reconciliation. Thus, the positive effects of transitional justice can be expected. Traditional tools in conflict resolution can be complementary to, and not opposed to, other approaches. Those traditional methods that have proved effective in the past cannot be ignored or neglected and can be combined with other strategies in dealing with the legacy of civil war.

Through the experience of the gachacha, which relies on local traditions to achieve national reconciliation, Rwanda has succeeded in ending the impact of the genocide, and Uganda, through the traditions of the Acholi, has achieved national reconciliation and has moved the country from a state of civil war to stability.

Accounting approach can be relied upon in the application path of national reconciliation in Libya to achieve political and social stability through national dialogue in the forum of a comprehensive exit charter ensures the preservation of the constants of the national and have access to appropriate mechanisms to ensure reparation and redress for victims ' rights.

Keywords: national reconciliation, African experience approach to national reconciliation.

مقدمة:

شهدت دول العالم عبر التاريخ العديد من النزاعات والحروب والثورات والاضطرابات التي تهدد النسيج الاجتماعي والاستقرار وبناء الدولة، ونتج عنها انقسام مجتمعي وسياسي ورسمي، ولكنها في النهاية تتجاوزها.

لقد شهدت أفريقيا العديد من النزاعات استدعت تجارب عديدة يمكن الاستفادة منها في مجال المصالحة الوطنية سعت نحو تحقيق حالة توافق أدت الي انهاء الخلافات السياسية وبناء نماذج للمصالحة الوطنية تصلح لان تكون مثالاً يحتذى به في حل أي نزاع خاصة الليبي.

فقد كانت تجربة رواندا في اعقاب الإبادة الجماعية في عام 1994 تطوير لمقاربة اجتماعية في إدارة الصراعات المحلية تم تحديثها، واستندت الي تجربة ((الغاتشاتشا))، التي ساهمت في انهاء النزاع وبناء استراتيجيات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

كما كانت احداث اوغندا وما لعبته المحكمة الجنائية الدولية من أدوار، وممارسات المصالحة التقليدية عند شعب (الاشولي) في الجهود لتحقيق تسوية سلمية للصراع باتت تشغل مكانة محورية ومتنامية السياسات.

وتعاني ليبيا منذ 17 فبراير 2011 نزاعاً ووضعاً مضطرباً وغير مستقر، لم تتمكن حتى الان من تجاوز حالة الفوضى الأمنية والانقسام السياسي بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات التي كان اخرها اتفاق الصخيرات.

ان التجارب الافريقية في رواندا واوغندا تؤكد بوضوح مدى الحاجة الي الوفاق في كل مجتمع مهما كان الخلاف والاختلاف مذهبياً أو عرقياً أو سياسياً، والمجتمع الليبي يتميز بالتجانس الديني واللغوي والعرقي لتجاوز الخلافات وظروف المرحلة والنزاع

والولوج في مصالحة وطنية تقود الي عدالة انتقالية وإصلاح حقيقي واستقرار وبناء الدولة.

ومن هنا تدرس الورقة مقاربة التجارب الافريقية في رواندا واوغندا ومحاولة الاستفادة منها في حالة النزاع في ليبيا مع الاخذ في الاعتباران تلك الحالتين لم تأت المصالحة فيهما في عشية وضحاها بل عبر مراحل زمنية متتابعة مع الاخذ في الاعتبار بانه ليس هناك شكل واحد باستطاعته تحقيق المصالحة الوطنية في دولة ما، قد يصلح في دولة أخرى بحكم اختلاف العادات والتقاليد والأعراف في المجتمعات.

مشكلة الدراسة:

بالرغم ان ليبيا ليست الحالة الوحيدة او الاستثناء فيما يتعلق بمصاحبة الثورات والانتفاضات نتائج تتعلق بالجوانب السياسية والمجتمعية وتسبب حالات الانقسام فيها، ولكن عادة ما تتجاوزها الدول من خلال مصالحة وطنية تساهم في حالة وفاق وبناء الدولة.

وتكمن مشكلة الدراسة في البحث عن إمكانية مقاربة التجارب الافريقية على الحالة الليبية من خلال دراسة تجربتي رواندا واوغندا في المصالحة الوطنية.

وتجرنا هذه الإشكالية الي طرح تساؤلات تساعد على فهمها وهي:

– ما مفهوم المصالحة الوطنية وما هي آلياتها؟

– إلى أي مدى يمكن مقاربة تجارب روندا واوغندا على الحالة الليبية والوصول الي المصالحة الوطنية التي تساهم في بناء الاستقرار والدولة؟

فرضية الدراسة:

تتمحور فرضية الدراسة على النحو التالي:

((تشكل التجارب الافريقية في المصالحة الوطنية في روندا واوغندا مقاربة لإرساء المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار الذي يساهم في بناء الدولة الليبية))

منهجية الدراسة:

حتى يمكن بلوغ الهدف من هذه الدراسة تعتمد على عدة مناهج لدراسة الموضوع للوصول الي تعميمات من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة، ومنهج دراسة الحالة باعتبار الدراسة حول حالة رواندا واوغندا بالإضافة الي حالة ليبيا، كما تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة وتطورها تاريخياً.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي توضيح مفهوم المصالحة الوطنية وأهم الياتها، ومحاولة رصد ظاهرة مهمة تتعلق بإمكانية مقاربة التجارب الافريقية في المصالحة الوطنية ومدى مساهمتها في حل النزاع الليبي بدراسة حالة رواندا واوغندا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وتتعرض له بالبحث والذي يخص المصالحة الوطنية في ليبيا وتقديم نموذج قد يكون صالحاً لإنهاء النزاع والوصول الي الاستقرار وبناء الدولة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الي مبحثين على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفهوم المصالحة والنزاع الليبي.
- المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية وآلياتها.
- المطلب الثاني: تطورات النزاع الليبي.
- المبحث الثاني: التجارب الأفريقية في المصالحة ومقاربتها للحالة الليبية.
- المطلب الأول: تجربة رواندا واوغندا في المصالحة الوطنية.

– المطلب الثاني: مقاربة المصلحة الوطنية في ليبيا.

الدراسات السابقة:

1– دراسة سامي ابوعلجية، ومحمود زريق،2018، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، هدفت الدراسة الي تعريف بالمصالحة الوطنية ومعرفة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا وأهم العراقيل التي تواجهها ومعرفة العلاقة بين المصالحة والاستقرار السياسي، وتوصلت الي ان الحوار الوطني من اهم الوسائل لتحقيق العدالة والمصالحة كما انه هنالك علاقة بين المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي.

2– دراسة محمد عبدالحفيظ الشيخ، (2017)، المصالحة في الوطنية ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا. وترى أن الإشكالية الأساسية وراء تعثر مسار المصالحة ترجع ربما إلى غياب تطبيق العدالة الانتقالية، إن تحقيق المصالحة الحقيقية يستوجب وضع خارطة طريق ليبية واضحة مبنية على أسس علمية وواقعية وبرؤية سياسية، تحدد أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة تلزم جميع الأطراف وتكون محصنة من الفئوية والاستئثار ومن إغراءات الحكم، ويعد الملف الامني الملف الأهم وراء عرقلة المصالحة.

3– دراسة حميدة ميلاد أبورونية، (2014)، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا: بين الرؤية وآليات الحل، هدفت الدراسة للتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا، وتوصلت ان رؤية هذه المؤسسات تجاه المصالحة كانت متقاربة ولكن الجهود كانت مشتتة في التطبيق، وافتقارها الي رؤية موحدة وعدم الجرأة في طرح القضايا الخلافية.

حاولت الدارسات السابقة توضيح بعض التحديات والعراقيل التي واجهت تطبيق المصالحة الوطنية في ليبيا وعلاقتها بتحقيق الاستقرار السياسي ومدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني، بينما تميزت دراستنا بكونها تتناول أهم التجارب الافريقية التي نجحت في تطبيق المصالحة الوطنية بآليات محلية ساهمت في تحقيق الاستقرار وبناء الدولة في كلاً من رواندا و أوغندا، خصوصاً روندا التي أصبحت مثالاً يحتذى به في تحقيق نقلة نوعية من الصراع إلي بناء الدولة، وحاولت الدراسة الوصول إلي مقاربة لتلك التجارب تكون صالحة للتطبيق على حالة النزاع في ليبيا تساهم في بناء الدولة و تحقيق الاستقرار.

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية والنزاع الليبي:

تتعرض الدول لأزمات تتحول إلى نزاع بين أطراف الأزمة ليأخذ عدة نواحي سياسية وأمنية وعسكرية بل وحتى اقتصادية يؤدي الي عدم استقرار الدولة في كافة الجوانب وبالتالي تسعى جاهدة الي تحقيق استقرار سياسي والذي من الصعب تحقيقه إلا بإتباع سبيل المصالحة الوطنية الشاملة، ولن تكون ليبيا استثناء في تحقيق الاستقرار بعد تعرضها لعدة أزمات توالت بعد التغيير عام 2011 أدت الي إطالة أمد الازمة وتحولها إلي نزاع أمتد الي ما يقارب التسع سنوات، لذلك تتناول الدراسة في هذا المبحث توصيفاً لمفهوم المصالحة الوطنية وتوضيح أهم شروطها أو آلياتها في المطلب الأول، بينما يتناول المطلب الثاني تشخيصاً للنزاع الليبي وتطوراته.

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية وشروطها:

المصالحة مفهوم واسع فضفاض له معان عدة، يمكن تحديده بأكثر من معنى وله عدة مرادفات في اللغة، فهو قد يرتبط بمفاهيم أخرى، وتختلف معانيه من شخص لآخر ومن مجتمع إلي مجتمع ومن تجربه إلي أخرى.

إن المصالحة هي محاولة إيجاد حل وسط والتعامل مع المشاكل بأسلوب سلمي لإصلاح ما يمكن إصلاحه وهو ما تحض عليه جميع الشرائع الدينية وهي بذلك تختلف عن العفو والمسامحة.

وترى العديد من الادبيات المهتمة بمسائل النزاع في العالم بأن المصالحة ((سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث)) (سعود،2018، ص 42).

ويكون هنا سعي المصالحة نحو السماح للضحايا في التعبير الصريح وحث الفاعلين الآخرين على الاعتراف بأفعالهم سعياً لتحقيق هدف هو الشعور بالانتماء لكيان واحد، والقبول بالعيش المشترك وعدم تكرار تلك المأساة.

ويرى البعض مفهوم المصالحة الوطنية انها ((عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صرعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الديمقراطي الصحيح من خلال آليات محددة وفق مجموعة من الإجراءات)) (ابوبكر،2017).

وقد وضعت الوكالة الدولية السويدية لتنمية التعاون تعريف للمصالحة الوطنية بأنها ((عملية مجتمعية تتضمن اعترافاً مشتركاً بمعاناة الماضي وتغيير السلوك الهدام إلي علاقة بناء نحو سلام مستدام)) (ماجد،2014، ص 28).

مما سبق يتضح ان المصالحة الوطنية هي آلية تسوية الأزمات من خلال تحقيق التوافق بين طرفي النزاع على المستويين السياسي والمجتمعي للوصول لتعايش سلمي يسوده القانون واحترام حقوق الانسان، وتحقيق العدالة دون الإفلات من العقاب.

وتقوم هذه المصالحة الوطنية على محورين أساسيين(علي،2019):

1- تغيير العلاقات بين الخصوم السابقين بهدف الوصول إلي التعايش المشترك بينهما.

2- إقامة نوع من العلاقة بين المواطنين والحكومة تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان.

وهنا تجدر الإشارة بأنه ليست هناك طرق معينة أو معيار محدد يمكن تطبيقه لتحقيق المصالحة الوطنية، وإنما الأمر مرهون بطبيعة الصراع في المجتمعات وطبيعتها، وبالتالي فإن ما ينجح في مجتمع ما قد لا ينجح في مجتمع آخر، ومن هنا كان الحوار وحده هو المحدد لهذه الإجراءات وصولاً للمصالحة.

والتساؤل الذي يطرح نفسه بعد معرفة مفهوم المصالحة الوطنية ما الشروط والقواعد اللازمة لنجاح المصالحة الوطنية؟

يحدد البعض مجموعة من الشروط لنجاح المصالحة الوطنية وهي على النحو التالي (ماجد،2014):

1- الاتفاق على الثوابت الوطنية.
2- إعلاء مصلحة الوطن والابتعاد عن الاهواء الشخصية.
3- إجراء المصالحة في مناخ من الشفافية وسيادة القانون.
4- تحري الحقيقة كاملة وكشف المظالم لضمان عدم تكرار الانتهاكات.
5- التركيز على حقوق الضحايا.
6- تكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
7- وجود جهة محايدة ومستقلة تعنى بتقييم نتائج المصالحة في مراحلها المختلفة.
8- اتباع إطار مؤسسي شامل للمصالحة.
9- عدم السماح باستغلال المصالحة لتحقيق مكاسب حزبية أو جهوية أو قبلية.

إن من شأن تحقيق هذه الشروط نجاح مشروع المصالحة الوطنية في بلوغ هدفه ورأب الصدع وتبني عملية تفاعل حقيقي ينصت فيه المتخاصمين إلي بعضهم للوصول الي قدر كاف من مطالب العيش المشترك.

وتركزت غالبية مناهج تحقيق المصالحة الوطنية على الحوار الوطني والعدالة الانتقالية كطرق فعالة ومحورية لإنجاح أي مصالحة، ويستلزم تحقيق المصالحة الوطنية اتباع آليات مناسبة للعدالة الانتقالية باعتبارها مقاربة تحقق ذلك.

ولكن يثار تسأل مفاده ما هو مفهوم العدالة الانتقالية ما هي آلياتها؟

يعرف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية لسنة 2014 في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع المقدم إلي مجلس الامن العدالة الانتقالية ((بإنها كل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة)) (الرقيق، 2018).

ويركز بذلك مفهوم العدالة الانتقالية على مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن إنتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وجبر ضرر الضحايا والتعويض ورد الاعتبار.

وقد عرفها القانون رقم17 /2012بشأن إرساء المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الصادر عن المجلس الانتقالي الليبي بإنها ((مجموعة الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث في ليبيا خلال فترة النظام السابق، وما بعده حتى الآن وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الأساسية والعمل على اصلاح ذات البين بالطرق الودية بين فئات المجتمع)) (الرقيق،2018، ص5).

وإذا كان تعريف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تعريفين منفصلين إلا انهما في الحقيقة مصطلحان وثيقان الارتباط، حيث تعد العدالة الانتقالية جزء من مشروع المصالحة الوطنية، وتعتبر المصالحة هدف ووسيلة في آن واحد.

أما بالنسبة لآليات تحقيق العدالة الانتقالية فقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتحديد آليات لتفعيلها عن طريق أجهزة محددة من بينها عمليات التشاور الوطني،

وعمليات استجلاء الحقائق والمصالحة والتعويضات والمحاكم الدولية والمختلطة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان وعمليات الفحص وتقصي الحقائق ولجان التحقيق.

ورغم الاختلاف في تحديد تلك الآليات إلا أن اغلبية الفقه والقضاء الدولي أتفق على تحديدها كما يلي (رشيدة،2017):

1- لجان التحقيق.

2- الملاحقة القضائية.

3- التعويض.

4- الإصلاح المؤسساتي.

5- المصالحة او المشاورات الوطنية.

بهذه الآليات يمكن تحقيق العدالة الانتقالية كأحد متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية، ولكن هنا يجب التأكيد أنه لتفعيل هذه الاليات على أرض الواقع يتطلب توفر إرادة سياسية لإنهاء الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان من خلال الإنضمام للاتفاقيات والمعاهدات المنظمة لذلك ووضع النصوص القانونية المناسبة لتفعيلها، وبذلك يكون تحقيق العدالة الإنتقالية وسيلة مهمة كأحد أهم آليات المصالحة الوطنية وشروطها.

المطلب الثاني: تطورات النزاع الليبي:

بعد اجتياح رياح التغيير المنطقة العربية عام 2011 تونس ومصر اللتان نجحت فيهما مطالب التغيير وتحقيق الاستقرار السياسي نوعاً ما، جاءت الحالة الليبية لتختلف عنهما باعتبارها اتخذت المسار العسكري والذي أدى الي التدخل الدولي المباشر لإنهاء النظام الحاكم، ولكن لم تكن هناك رؤية واضحة ومحددة للتحول السياسي الجديد نحو دولة مدنية وديمقراطية، الامر الذي فتح الباب أمام خلافات ونزاعات ما زلت جارية

حتى الآن دون التمكن من إيجاد قاعدة لحل وطني تحقق مصالحة وطنية بين كل مكونات الشعب الليبي وقواه العسكرية والسياسية.

ويميل رأى كثيرين حسب ما ورد في شهادة المبعوث الدولي السابق للأمم المتحدة في ليبيا السيد طارق متري أمام مجلس الامن الدولي في اختزال النزاع الليبي بوصفه صراعاً إيديولوجيا بين التيار الإسلامي وخصومهم، أو أنه حرب أهلية تخوضها قبائل ليبية ينظر لها على انها كيانات سياسية وليست مجرد تشكيلات اجتماعية(المصطفى،2015).

ولكن هذه الرأي لا يمكن الاستناد إليه في وصف النزاع الليبي باعتباره معقداً وتتشابك فيه عدة عناصر منها ما هو جهوي ومنها ما هو قبلي، ومنها أيديولوجي، ومنها السياسي والاقتصادي والخارجي، وهو ما لا يمكن أن تتجاهله أي دراسة، وإذا ما اردنا تشخيص تطور النزاع الليبي يتضح أنه مر بعدة أزمات و نواحي لم يستطع أي طرف حسم الخلافات السياسية أو النزاعات العسكرية لصالحه، لذلك يمكن وصفه بأنه نزاع سياسي بين طرفين كرس حالة من تعدد السيادة وانقسام الشرعية، وحالة من النزاع العسكري، لم يجد فيه الفرقاء أي نقطة توصلهم لتفاهم مقبول من الأطراف جميعها، وظهرت جملة من التحديات واجهت الحالة الليبية بعد نجاح الثورة في الإطاحة بالنظام عام 2011 ومحاولة بناء الدولة تمحورت في الاتي (الحمداني، 2014):

1- قضية المصالحة مع عناصر النظام السابق.

2- قضية نزع السلاح من الثوار وإعادة تشكيل الجهات الأمنية.

3- انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا والإفتقار الشديد للمؤسسات.

4- السيطرة على الأوضاع الداخلية وإنهاء الصرعات والانقسامات بين الأطراف وتحقيق الاستقرار.

وقد ظلت تلك التحديات تخلق ثقافة الانقسام والنزاع وفشلت معها كل المحاولات المحلية والإقليمية لإنهاء المرحلة الإنتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية.

وهو ما جعل المرحلة الانتقالية الأولى بقيادة المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحيم الكيب تشهد العديد من الازمات الأمنية والسياسية وانتشار الفوضى وإغلاق متكرر للمنشآت العامة والطرق أدت الي استمرار الفوضى والصراع والفشل في القضاء على المشكلات الكبرى(محمد،2019). وجرى بعد ذلك انتخابات المؤتمر الوطني 7 يوليو 2012 والذي تميزت مرحلته إدارياً بعدم الاستقرار وتفاقم الأزمات نتيجة فراغ القوة الذي خلفه سقوط نظام القذافي، مع وجود المخزون الهائل من الأسلحة، وباتت السمة البارزة للبلاد هي الفوضى وانتشار السلاح لدى مجموعات لا تخضع لسلطة مركزية مع حصولها على تمويل من الخزينة العامة للدولة(حسين،2019).

وقد كانت التركيبة السياسية للمؤتمر الوطني السبب في عدم توافق سياسي وتنظيمي فيه، الأمر الذي سبب ايضاً في بروز الصراع واستمراره وانقسامه إلي تحالفات وكتل ذات توجهات مختلفة وهو ما دفع ببعض الاتجاهات داخل المؤتمر نحو إقرار قانون العزل السياسي في مايو 2013 من خلال الضغط عليه من بعض الكتائب المسلحة، وكان لهذا القانون الأثر الكبير في الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها لاحقاً باعتباره لا يعطي الحق في تولي مناصب قيادية في الدولة لكل من كان مسؤولاً في النظام السابق(حامدي،2014).

لقد عمق قانون العزل السياسي الهوة بين الفرقاء الليبيين وازدادت اتساعاً وزادت حالة عدم الاستقرار، وإذا ما أردنا تقييم مرحلة المؤتمر الوطني لاتضح لنا عدم انجاز أي استحقاق أنتخب من أجله، وتميزت مرحلته بالتالي (محمد، 2019):

1- غياب مؤسسات الدولة وضعف أجهزتها البيروقراطية.

2- غياب أي شكل من اشكال الحياة السياسية، وضعف خبرة القوى الجديدة في إدارة العملية السياسية الجديدة.

3- غياب رؤية واضحة لإدارة العملية الانتقالية، وعدم استكمال خارطة الطريق المتفق عليها في الإعلان الدستوري.

وتعرض أداء المؤتمر الوطني لانتقادات كبيرة من قبل أغلب القوى المدنية والمسلحة، وخصوصاً مع تمديد عمله حتى ديسمبر 2014، بعد أن كان من المفترض انتهائه في فبراير 2014 الامر الذي أدى الي ضغط شعبي جعله يدخل في أزمة دستورية انتهت الي تعديلات دستورية وترتيب الاوضاع الدستورية وانتخابات برلمانية في يونيو 2014(سبع،2017).

وقد سميت تلك التعديلات بإسم مقترحات لجنة فبراير، وهي لجنة قانونية أسسها المؤتمر الوطني، وتركزت نتائجها على هدفين أساسيين للمرحلة الانتقالية الثالثة على النحو التالي (محمد،2019):

1- انتخاب مجلس النواب بطريقه مباشرة من الشعب.

2- انتخاب رئيس الدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب.

وقد وافق المؤتمر على النقطة الأولى ورفض الثانية، وقد ساهمت التعديلات الدستورية في وضع تعقيدات أدت لإطالة المرحلة الانتقالية ووجود حالة من السلطات المجزأة بدل من الانتقال لإصدار دستور دائم للبلاد.

جرت الانتخابات في 25 يونيو 2014 في ظل وضع أمنى يتسم بالتردي والعنف المنتشر في جميع انحاء البلاد، والملاحظ في هذه الانتخابات تراجع بعض القوى خصوصاً إسلامية التوجه، وصعود أخرى مثل التيارات الفيدرالية والقومية التوجه (حسين،2019).

وانطلاقاً من هذه النتائج شهدت الساحة السياسية الليبية نزاعاً أدى لعدة تحولات منذ انتخاب مجلس النواب على النحو التالي (نوفل، وآخرون،2017): -

1- تغيير مقر مجلس النواب من بنغازي الي طبرق.

2- اصدار الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بطرابلس قراراً في نوفمبر 2014 برفضها صحة كل ما له علاقة بلجنة فبراير.

3- موافقة مجلس النواب على التشكيلة الوزارية التي قدمها عبد الله الثني في سبتمبر 2014 وممارسة عملها من مدينة البيضاء.

وفي شهادته أمام مجلس الامن أفاد ((طارق متري)) المبعوث الدولي السابق إلي ليبيا بأنه ((لم يتجاوب مجلس النواب المنعقد في طبرق مع قرار المحكمة الدستورية الذي نزع الشرعية عنه بسبب العيوب في قرارات المؤتمر الوطني العام المتعلقة بإنتخابه، مع العلم إن الدائرة الدستورية لم تقل صراحةً أن الانتخابات باطلة وإن مجلس النواب المنبثق عنها غير شرعي)). (المصطفى،2015، ص13)، وهو ما يعني عدم اتخاذ الأمم المتحدة موقف حاسم بشأن الشرعية والتمثيل، وهو ما عزز الاستقطاب السياسي في البلاد وهدد مسار التحول الديمقراطي مثل أهم التداعيات السياسية.

وازداد الامر عندما أعلن المؤتمر الوطني العام استئناف ممارسة صلاحياته مبرراً ذلك بإخراج البلاد من الأزمة، واستند الي مبررين هما: عدم التزام مجلس النواب الإجراءات الدستورية لنقل السلطة، وخروج تظاهرات تطالب بعودة المؤتمر بصورة مؤقتة لإتخاذ التشريعات اللازمة من اجل تجاوز الازمة (حسين، 2019).

وقد كان ذلك سبباً في انقسام المشهد السياسي الليبي إلي التالي (محمد، 2019):

1- برلمانين: الأول منتخب يحظى بإعتراف دولي، وهو مجلس النواب في شرق ليبيا، والثاني موجود في طرابلس.

2- حكومتين: تسيطر الأولى على مساحة شاسعة على غرب ليبيا، لها السلطة على القرار السيادي والمالي للدولة، وأخرى في الشرق منبثقة عن مجلس النواب.

هذه الانقسامات بين السلطة التشريعية خلق أزمة شرعية لازالت تعاني منها ليبيا، أدخلتها في مرحلة تعدد الشرعيات حيث انقسمت مؤسسات الدولة، وادخلتها في مواجهات عسكرية عنيفة وتدخلت فيها عدد من القوى الإقليمية والدولية، وأصبح النزاع أكثر وضوحاً من خلال طرفين عسكريين يتصارعان ويملك كل منهما مشروعه السياسي المختلف، وقد برز في هذا الانقسام بين القوى المتنازعة على النحو التالي:

1- معسكر عملية الكرامة: قامت على أساس تحرك قام به اللواء خليفة حفتر في 14 فبراير 2014 ليعلن تعطيل عمل المؤتمر الوطني العام، وأتهم الأحزاب السياسية داخله بإحباط عملية إعادة تأهيل الجيش(سبع،2017)، وفي 16 مايو 2014 أعلن بدء العمليات العسكرية لمواجهة ((الإرهاب والتطرف)) في شرق ليبيا تحت أسم (عملية الكرامة) وحظيت بدعم من المنطقة الشرقية، لكن السلطات في طرابلس رأت في تحرك حفتر انقلاباً عسكرياً على الشرعية، واتهامه بقيادة ثورة مضادة لإستعادة الحكم العسكري(محمد،2019).وشهدت (عملية الكرامة) تطورات دستورية بعد قرار مجلس النواب نوفمبر 2014 إلحاقها بهيئة الأركان العامة للجيش، وكذلك صدور قرار مجلس النواب في يناير 2015 بإعادة تعيين حفتر قائد عام للجيش الليبي(عمر،2015).

2- معسكر فجر ليبيا: تكونت عملية فجر ليبيا من تحالف بين مجموعة كتائب الثوار تنتمي لعدة مدن غرب ليبيا وأطلق هذا الاسم على الحملة العسكرية التي تهدف إلي دعم الشرعية للمؤتمر الوطني العام في يوليو 2014 (سبع، 2017). وتمكنت عملية فجر ليبيا من السيطرة على مناطق غرب ليبيا والمواقع الحيوية وعززت فرص استمرار المؤتمر الوطني العام كطرف مهم على الساحة السياسية الليبية(عمر،2015).

وتأسيساً على هذين المعسكرين وانطلاقاً من تلك الأوضاع استقر المشهد العام في ليبيا على تحالف بين قوى سياسية وعسكرية اصطفت في قسمين (كولومبية، 2016):

1- مجلس النواب وجناحه العسكري متمثل في عملية الكرامة في شرق ليبيا.

2- المؤتمر الوطني العام وجناحه العسكري متمثل في عملية فجر ليبيا يتمركز في غرب البلاد.

بهذا انقسمت البلاد سياسياً من خلال حكومتين واحدة في الغرب والأخرى في الشرق وكذلك مواجهة عسكرية بين قوات فجر ليبيا وقوات الكرامة، هذا الانقسام دفع بالمبعوث الأمم المتحدة إلي ليبيا ((برناردنيو ليون)) الذي خلف المبعوث السابق ((طارق متري)) في 11 أغسطس 2014 لتكثيف الجهود لإيجاد حل للنزاع بين الطرفين أثمر في النهاية الي توقيع اتفاق الصخيرات 17 ديسمبر 2015، وتضمن اتفاق الصخيرات مجموعة من النقاط وهي كالأتي (يوسف،2016):

1- تشكيل حكومة الوفاق الوطني يترأسها فائز السراج، تمارس مهام السلطة التنفيذية وتتكون من تسعة أعضاء يكون مقرها في طرابلس.

2- السلطة التشريعية تضم مجلس النواب.

3- المجلس الأعلى للدولة وهو مجلس أعلى استشاري يقوم بعمله بإستقلالية ويتولى ابداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين والقرارات ذات الصفة التشريعية المحالة من الحكومة الي مجلس النواب ة يتشكل من 120 عضو من المؤتمر الوطني.

تفاءل الليبيين من هذا الاتفاق وتوقعوا قيام الحكومة بإجراء سلسة من الإصلاحات الاقتصادية ووضع حد لفوضى انتشار السلاح ودمج جميع الكتائب في قوة واحدة نظامية، ولكن تداخلت في نطاقها السياسة الأيدلوجية والمصالح والاجندة السياسية

والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية في إطار التجاذب الفكري، وبدلاً من أن يكون هذا الاتفاق بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني أصبح يمثل في حد ذاته نقطة خلاف اضافت المزيد من الانقسام و التعقيد على الموقف الليبي و تطور نحو المزيد من الصراع و النزاع(حسين،2019)، و يتضح أن الاتفاق كان يعطي أولوية للشق السياسي المتعلق بانقسام السلطة التشريعية والتنفيذية دون الاهتمام بالترتيبات الأمنية التي كانت غامضة نوعاً ما، بالرغم من الدعم والاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني. وقد برزت عدة عراقيل امام الحكومة منها عدم نيل حكومة الوفاق الثقة من مجلس النواب إضافة للخلافات حول الشق الأمني في التسوية، فضلاً عن مجموعة من الإشكاليات التي برزت في نص الاتفاق أسهمت في إضعافه وهي إشكالية المحاصصة السياسية المناطقية في بناء المجلس، وإشكالية العلاقة التشاورية الغامضة بين مجلس النواب ومجلس الدولة(فضلي،2018).

كل تلك الإشكاليات ظلت محوراً للنزاع خصوصاً مع عدم التوصل إلى اتفاق وحل بشأنها بين الطرفين وساهمت في تأجيج النزاع وإعادة انتاجه نحو صيغة تقاسم السلطة والنفوذ بين اطرافه. وظل النزاع يزداد حدةً وتعقيداً بين الأطراف خصوصاً بعد إعلان قوات الكرامة حملة عسكرية في 14 ابريل 2019 للسيطرة على العاصمة طرابلس ضد قوات حكومة الوفاق في طرابلس، ولم تفلح كل الجهود الدولية والمساعي الأممية كمؤتمر برلين حتى اليوم في وضع حد للنزاع المسلح ودفع طرفيه الي الجلوس لطاولة المفاوضات للتوصل الي حل ينهي النزاع ويمهد لمرحلة استقرار سياسي. (تقرير تحليلي، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، 2020). وتأسيساً على هذا التشخيص للنزاع الليبي وتطوراته يتضح إنه يزداد تعقيداً خصوصاً خلال الفترة الأخيرة، وهو انعكاس لزيادة عدد اللاعبين فيه وسعي كل طرف لتحقيق مصالحه وفرض رؤيته وهو

ما يظهر الحاجة إلي تبني مشروعاً للمصالحة الوطنية يمهد إلي استقرار سياسي واقتصادي يعيد بناء الدولة علي أسس صحيحه وسليمة.

- المبحث الثاني: التجارب الافريقية في المصالحة ومقاربتها من الحالة الليبية:

شكلت التجارب الافريقية في المصالحة الوطنية مثالاً يمكن أن يحتذى به، بإعتبارها أنهت فترة من الحروب الاهلية واعتبرت دروساً يستفاد منها، وخارطة طريق قد تساهم في وضع حد لأي نزاع من خلال استخدام مقاربة للمصالحة الوطنية للخروج من وضعها وتحقيق الاستقرار السياسي والارتقاء بمكانة الدولة داخلياً وخارجياً، وكل التجارب قد تكون دروساً يستفاد منها في النزاع الليبي مع مراعاة أوجه الاختلاف بينها وبين الحالة الليبية.

وتتناول الدراسة في هذا المبحث تجربة اثنين من الدول الافريقية (رواندا- أوغندا) ومقاربتها في مجال المصالحة الوطنية مع الحالة الليبية من خلال مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: تجربة رواندا وأوغندا في المصالحة الوطنية:

انصب الاهتمام على تناول تجربتي روندا واوغندا باعتبارهما أنهت فترات من الحروب الاهلية من خلال المصالحة الوطنية خصوصاً رواندا التي عانت من حرب أهلية أدت بحياة الكثيرين، ونجحت في تجاوزها بالمصالحة الوطنية الشاملة والانتقال نحو مصاف الدول المتقدمة نوعاً ما.

أولاً: تجربة راوندا:

تعتبر تجربة دولة رواندا من أهم التجارب في مجال المصالحة الوطنية وتطبيق العدالة الانتقالية باعتبارها انهت المأساة التي تعرض لها الشعب الرواندي والنزاع الذي سبب المذابح الجماعية والتي تعتبر من أبشع المجازر التي شهدها القرن العشرين.

إلا انه رغم عدد الضحايا ودموية الأحداث، تمكنوا من إجراء مصالحة مذهلة جرت وقائعها بين طرفي النزاع، من خلال محاكم خارج القضاء في المدن حيث تمت محاكمة معظم الجناة الرئيسيين في محاكم عادية في رواندا، أو من خلال المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا التي شكلت خصيصاً من قبل الأمم المتحدة.

ولدراسة الموضوع نتحدث عن خلفيات النزاع ومن ثم عن تجربة رواندا في مجال إنهاء النزاع بالمصالحة الوطنية.

1- خلفيات النزاع وتطوره:

إن أحد أهم إشكاليات الصراع في رواندا، هي انها تنتمي إلي نمط الصراعات العرقية العنيفة، مما نتج عنه عدم استقرار ويرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات بين قبيلة التوتسي وقبيلة الهوتو، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية التي خلفها العهد الاستعماري (نورالدين: 2020) وتنوع عرقي من (التوتسي، الهوتو، التوا) حيث يمثل 85% من السكان قبائل الهوتو، و14% من قبائل التوتسي، وما نسبته 1% من قبائل التوا (رحلي، 2015).

ولعل من أهم أسباب النزاع والعداء بين قبيلتي الهوتو والتوتسي هو التدخل الخارجي لبلجيكا على اعتبارها الدولة المستعمرة لرواندا، حيث عملت على إثارة الفتنة بين القبيلتين لضمان السيطرة على البلاد فكانت تعمل على دعم طرف على حساب الطرف الآخر واستمرت بهذه الممارسات حتى بعد استقل روندا عنها (شرقي، 2018). فقد أعطت بلجيكا امتيازات للتوتسي وفضلتهم على الهوتو لتشكل توتر بين الاثنتين تفجر في صورة صراع عنيف في أكثر من مرة في عام 1959 وعام 1961 (نور، 2015).

ومن هنا كان للاستعمار البلجيكي أثر على رواندا واستطاع اثبات تفوق عرق على الاخر وزرع بذور الفتنة بين الجماعات استمرت لسنوات وكانت السبب في رغبة كل منها القضاء على الاخر، وهو ما يدفع نحو عدم بناء دولة تطبق سياسة الاستيعاب

وتقبل كل القيم والمبادئ عن طريق الرضا والاعتراف بالآخر وإعطاء حقوق ومصالح الأقليات.

وأثناء حكم ((بويوبيا)) عام 1988 شهدت روندا حرب أهلية كان أغلب الضحايا فيها من الهوتو، الامر الذي دعا ((بويوبيا)) يطرح حلاً لإنهاء النزاع بإشراك قبيلة ((الهوتو)) في السلطة، وتحول إلي واقع بإعتماد دستور ديمقراطي جديد سنة 1993، والذي على إثره أجريت اول انتخابات رئاسية يونيو1993،افضت بوصول ((مليشورنداد)) للسلطة والذي ينتمي الي الهوتو(شرقي،2018)، ورغم ان ذلك تم بعد توقيع اتفاقية السلام في ((أروشا)) في ((تنزانيا)) 1993، واتفاق اخر عقد 1992 لوقف اطلاق النار إلا ان الرئيس ((هابياريمنا)) لم يعتزم تنفيذها، بل كان البعض يشكك في شرعية المفاوضات المؤدية للاتفاق، وهو ما جعله يتعرض لانتقاد أثناء القمة الإقليمية المنعقدة في دار السلام بتنزانيا 6 ابريل 1994 من جانب الرؤساء الحاضرين، وفي أثناء عودته من ((تنزانيا)) إلي العاصمة ((كيغالي)) اسقطت طائرته ومات هو وجميع مرافقيه (رحلي،2015). قد كانت تلك بداية لزعزعة الاستقرار وانتشار العنف، وعززت بناء الخوف وحركت الشعور بضرورة القضاء على هذا التهديد، وبعد سقوط الطائرة في تلك الليلة نفسها بدأت حملة واسعة من القتل وعمليات التصفية والابادة لقبيلة ((التوتسي)) من قبل قبيلة ((الهوتو)) جاءت كردة فعل شملت كل انحاء البلاد (انغلبير،2017).

وهي تعتبر محاولة من قبل قبائل ((الهوتو)) للقضاء على قبائل ((التوتسي)) بإعتبارها اقلية، والذين أصبحوا ضحايا العنف الذي شارك فيه الجميع بغض النظر عن الأسباب العامة نزاع، كان هذا بداية المذابح التي استمرت ما يقارب مائة يوم وبلغ عدد الضحايا ما يقارب مائة ألف قتيل، ذبح خلالها ((الهوتو)) المتطرفين كل من اعترض طريقهم من ((التوتسي))، وقد ساهم الاعلام ايضاً في تأجيج ذلك من خلال الرسائل

التحريضية وبث برامج تحث على القتل والانتقام(نور،2015). ويتضح من خلال خلفيات النزاع وتطوراته إن تصاعد التطرف السياسي الاثني ((الهوتو)) الرافضين لاتفاقيات السلام بسبب شعورهم بإن مصالحهم وامتيازاتهم في خطر ساهم في اذكاء روح العداء((للتوتسي)) ووصل إلي حالة القتل والعنف الدموي ضدهم، مع عدم إغفال دور الاعلام في التحريض وزيادة تلك النعرات العرقية والقبلية.

وفي يوليو 1994 تمكنت قوات الحركة الوطنية الرواندية من إلحاق هزيمة كبيرة بقوات الهوتو، وسيطرت على الحكومة وعينت حكومة تعددية، ضمنت فيها بعض ((الهوتو)) المعتدلين، واضعة حداً لإبادة مزقت البلاد وساهمت في نزوح العديد من السكان نحو الدول المجاورة (نورالدين، 2020). وبعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها، وخلفت خسائر مادية وبشريه، كان هدف الحكومة توحيد الشعب من آثار التمزق الذي تسببت فيه النزاعات العرقية من أجل تكوين هوية جماعية موحدة من خلال تعزيز مفهوم المواطنة وتحويل مشروع الأمة إلي المصالحة الوطنية.

2- المصالحة الوطنية في رواندا:

تمكنت رواندا من إجراء المصالحة الوطنية رغم الكم الهائل من الضحايا والخسائر المادية، ونجحت في تحقيق مصالحة بين الطرفين المقاتلين والناجين من ويلات الإبادة الجماعية، وشكلت الحكومة الرواندية لجنة باسم ((المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة))، تُعنى بلم شتات المجتمع الذي عانى كثيراً من ويلات الإبادة، وإعادة النظر في الحلول المتجذرة في ثقافة الروانديين والتي يمكنها من تحقيق الحلول الناجعة (صباحي،2018).

وقام مشروع المصالحة في رواندا بالإستناد على إحياء نظام تقليدي هو نظام محاكم الغاتشاتشا، ورأت الحكومة الرواندية أنها استراتيجية ممكنة تقضي إلي تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا من خلال العودة للنظر في الحلول المحلية التي كانت

متجذرة في ثقافة الشعب الرواندي وهي محاكم الغاتشاتشا، والتي كانت تقوم على تقليد قديم لمعالجة المشاكل من قبل رؤساء العائلات، ويحمل مصطلح (غاتشاتشا Gacaca) في اللغة الرواندية (الحديقة) حيث كان شيوخ القرية والاهالي يتجمعون لحل مشكلة ما في القرية، من خلال محاكم القرى التقليدية (موشومبا،2015)، كانت هذه المبادرة المحلية من أهم الممارسات في التصدي للتحديات، وسجلت إنجازات مهمة انعكست بالإيجاب على جهود تحقيق السلام بإعتبارها فرصة لإلتقاء المواطنين للوصول لأفضل الحلول والبدائل التي تعاني منها البلاد.

وبعد أن تم تطوير الفكرة بحيث كان الهدف هو القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب والسعي نحو المساءلة لكن بنفس صلاحيات المحاكم الكلاسيكية، تم تأسيس محاكم الغاتشاتشا من أجل الملاحقة القضائية ومحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم بين أكتوبر 1990 وديسمبر 1994 وقد حدد لعملية الغاتشاتشا خمسة أهداف (انغلبير،2017):

- معرفة الحقيقة حول ما حدث.
- تسريع الإجراءات القانونية بالنسبة للمتهمين بإرتكاب جرائم الإبادة الجماعية.
- القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.
- اجراء عملية مصالحة بين الروانديين وتعزيز وحدتهم.
- استخدام قدرات المجتمع الرواندي للتعامل مع مشاكله من خلال نظام عدالة قائم على العادات الرواندية.

وقد شكلت تلك المحاكم الأداة الرئيسية للعدالة الانتقالية في رواندا، وهي تنسجم مع الهدف الرئيسي المعلن لتحقيق المساءلة، وبهدف التوصل إلي المصالحة.

وتم إدماج ثلاث مبادئ في تشريعات الإبادة الجماعية والغاتشاتشا تتمثل في(انغلبير،2017):

- مبدأ نشر العدالة على نطاق شعبي وجعلها لا مركزية وذلك بتأسيس عدد كبير من المحاكم في كل وحدة إدارية في المجتمع.
- مبدأ الاعتراف مقابل تخفيف الحكم لزيادة كم الأدلة والمعلومات المتاحة.
- مبدأ تصنيف الجرائم طبقاً لنوعها.

حيث أن المبدأ الأول يضمن توسيع المحاكم بحيث يترأس أفراد عاديين الجلسات كقضاة، ويضمن مشاركة كل الناس كجمعية عامة من خلال الحضور، بينما يضمن المبدأ الثاني والثالث تجميع الأدلة والكشف عن التفاصيل والاعتراف بالجرائم المصحوب بطلب العفو، ويتم بالتالي الملاحقة حسب الجرم المرتكب وتختلف العقوبة طبقاً لخطورة الجريمة.

وتشير التقارير حول التقدم المحرز إلي أنه في الفترة الممتدة بين يوليو 2006 وفبراير 2007 جرت محاكمة 10000 شخص شهرياً(انغلبير،2017)، وبذلك يتضح أن الفكرة كانت ان يجتمع الناس ويتحدثون حول المشكلة او النزاع بينهم، ولكن هنالك فارق بين محاكم الماضي بإعتبارها كانت إجراءاتها رمزية في معظم الأحيان ذات طبيعة تصالحية وعقوبات على شكل تعويض عن الضرر الذي تم إلحاقه، بينما هدفت الحديثة إلي معاقبة الافراد من خلال الاحكام بالسجن. وكانت تلك المحاكم ناجحة وتلقى تأييد من السكان باعتبارها كانت عادلة.

إن تعامل القوى السياسية الفاعلة مع الإبادة الجماعية بالمصالحة الوطنية قاد إلي نتائج مبهرة في التجربة الرواندية حيث استطاعت حل الخلافات بين المواطنين بطريقة لا غالب ولا مغلوب، واستطاعت ايضاً بناء استقرار على المستوى السياسي بين الأحزاب السياسية في الحكم، ساهم بشكل كبير في اخراج البلاد من الحرب الاهلية التي

كادت ان تقضي على كيان الدولة و بفضل المصالحة تمكنت رواندا الخروج من تمزق النسيج الاجتماعي، و هو ما يمكن ان يكون وسائل و مقترحات يسترشد بها تأسيساً على الإرادة السياسية لتكون نقطة البداية لحل أي نزاع.

ثانياً: تجربة اوغندا:

شهدت اوغندا اعمال عنف ذات طبيعة عرقية في منتصف الثمانينات في شمال البلاد نتيجة نزاع بين الحكومة وجيش الرب، أدت إلي القضاء على جزء كبير من النسيج الاجتماعي ((للآشولي))، وبعد فترة من الممارسات الوحشية المرتكبة نجحت في إدماج مبادئ معينة للعدالة التصالحية التقليدية في قانون عفو قضى الي عملية بناء السلام في برنامج وطني رغم عرض الموضوع على المحكمة الجنائية الدولية، ومن اجل تناول التجربة نعرج على خلفية النزاع أولاً ثم نتناول التجربة الأوغندية في المصالحة.

1- خلفيات النزاع وتطوراته:

استخدمت بريطانيا عند احتلالها لأوغندا ((الآشولي)) كجزء من السياسة البريطانية المتمثلة في ((فرق تسد)) وخلق البريطانيون اسطورة بان ((الآشولى)) قبيلة عسكرية و تم تجنيدهم عن طريق إغراء زعمائهم، و لتستخدمهم لاحقاً لتحقيق مصالحها، الامر الذي سبب نشوب العديد من الصراعات المسلحة التي مرت بها البلاد(لاتيكو،2017)، استقلت اوغندا عن بريطانيا 1962 خلفت ورائها العديد من الخلافات والصرعات انتهت بتوقيع الاتفاقية بين الجيش الشعبي الديمقراطي الاوغندي و حكومة الجيش الوطني للمقاومة 1988، ومر النزاع بثلاث مراحل رئيسية هي(لاتيكو،2017):-

أ- الحرب التي شنها جيش التحرير الديمقراطي الاوغندي على الجيش الشعبي الديمقراطي الاوغندي 1986-1988.

ب- تمرد فلاحي ((بوجي روجي)) بقيادة ((اليس اوما)).

ت- تحول حركة الروح المقدسة والجيش الديمقراطي المسيحي الاوغندي الي جيش الرب للمقاومة بقيادة ((كوني)).

كانت كل النزاعات في اوغندا مردها الي محاولة فرض الهيمنة العرقية والتفاوت الاقتصادي والتي اضافت سمة التعقيد على هذه النزعات، وكذلك الدعم الخارجي لأطراف النزاع، حيث برز ((جوزيف كوني)) وجيش الرب للمقاومة بعد 1988 ضد الحكومة وتم دعمه من الحكومة السودانية عام 1994، ومع التدخل الخارجي في الدفع للحرب دخل الجميع في مأزق عسكري، وبذلك شهدت شمال اوغندا حرباً أدت الي نزوح اكثر من 90% من سكان آشولى لاند، وارتكاب كثير من جرائم الاختطاف، و انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان(لاتيكو،2017)، لقد ارتكب الطرفين جيش الرب والحكومة أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الانسان وقتل وتعذيب خارج القانون وفشل أي طرف في تحقيق النصر أو السيطرة على الاخر، ظهرت معها الحاجة إلى مصالحة وطنية لإنهاء النزاع وبناء السلام والاستقرار للدولة.

2- المصالحة الوطنية في أوغندا:

رغم الآثار التي تركها النزاع ومدى حدته إلا أن الطرفين توصلا إلي مبادرة مهدت لمصالحة وطنية ومعالجة قضايا المساءلة تمت على أساس تقاليد قديمة للآشولى من خلال آلية متطورة للتسوية الفورية للصراعات رغم تدخل محكمة الجنايات الدولية واصدارها احكام اعتقال لبعض قادة جيش الرب.

بدأ مسار المصالحة في أوغندا مع إصدار قانون العفو من قبل البرلمان عام 2000، وأسس هيئة العفو لتيسير عودة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الجيش او الحياة المدنية، ومنح قانون العفو للضالعين في اعمال ذات طبيعة حربية أو تمرد مسلح(لاتيكو،2017).

لكن العفو فشل في تلبية توقعات الناس بتحقيق السلام و العدالة، وفي نوفمبر 2003 قدمت الحكومة الأوغندية إحالة لمحكمة الجنايات الدولية في لاهاي، وبدأت المحكمة الدولية الجنائية فوراً بإجراء التحقيقات، وفي أغسطس أصدرت أوامر اعتقال لأكبر قادة من جيش الرب للمقاومة، وأصبحت تلك الادانات واحدة من اهم النقاط العالقة وهددت بنسف أي حوار قد يجري بين الطرفين، حيث يريد جيش الرب من المحكمة سحب ادانتها لينخرط في اتفاقية او محادثات للسلام، وبعد العديد من المفاوضات، وفي تطور للأحداث تم في 29 يونيو 2007 توقيع اتفاق شامل للمساءلة و المصالحة بين جيش الرب للمقاومة و الحكومة الأوغندية، يوصي باستخدام العدالة التقليدية البديلة، وهي آليات العدالة التقليدية مثل ((كولو كوور، ماتو أوبوت، كايوكوك، تونوكسي كوكا)) بعد تعديلها لتكون محور لاطار المساءلة والمصالحة (لاتيكو،2017). فهي تؤسس لالتزام الطرفين باحترام معاناة الضحايا من خلال تعزيز السلام و العدالة، ومنع الإفلات من العقاب ودعم عمليات التعويض وعدم تكرار اعمال العنف ويتمثل مبدأ التسوية للصراع بين الآشولى في تحقيق مصالحة تجمع الطرفين المتخاصمين معاً من خلال تدخل الحكماء ما يؤدي الي القبول بالمسؤولية والتعبير عن الندم، وبعدها يحدد التعويض الشرط اللازم لعمليات التعافي المجتمعي هذه، يتمثل في الاعتراف الذي يهدف لفعل وعملية الصفح من خلال إعادة تشكيل علاقات الثقة واستعادة التلاحم الاجتماعي، فمثلاً يستند ((الماتووبوت)) إلي القبول بمسؤولية الشخص عن الجريمة وإن الخلاص يكون من خلال الاعتراف الطوعي بالخطأ و قبول المسؤولية و السعي للحصول على الصفح الذي يفتح المجال للمعالجة (لاتيكور،2017). يتضح ان الطقوس الخاصة بالآشولى عبارة عن عملية يقرر من خلالها أطراف الصراع التعامل مع تبعاته وتداعياته بطريقة جماعية ومقبولة بشكل متبادل فيها اعتراف بالقيمة

الأخلاقية والكرامة لكل الأطراف والضحايا والمرتكبين والمجتمع للسعي للتعايش السلمي واستعادة العلاقات، ولقد كشف النزاع في شمال اوغندا ان هناك كماً من الأنظمة التقليدية للقانون والعدالة توفر عناصر جزائية وتصالحية وتدمج المرتكبين في مجتمعاتهم وتصالحهم مع الضحايا من خلال معرفة الحقيقة والاعتراف والتعويض والندم والصفح.

ويعزز نظام العدالة التقليدية ثقافة الحوار في أي حالة صراع لأنه يمثل الخطوة الأولى نحو التواصل لحل سلمي، كما يعزز احساساً أكبر بالوحدة، وبالتالي لا غنى عن دور طقوس المصالحة في المجتمعات المحلية التي يتوسط فيها الزعماء التقليديين في بناء الثقة وتعزيز المصالحة الحقيقية.

وفي ختام تناول التجارب الافريقية المتمثلة في تجربتي رواندا وأوغندا، نرى أنه من المفضل اتباع مقاربة سياسية متعددة الاشكال، كونها القادرة على معالجة القضايا السياسية التي كانت مسؤولة عن اندلاع الصراع، وان تشمل هذه المقاربة جميع اللاعبين، وهو الامر يساعد في بناء الثقة وعملية المصالحة التي تحتاجها مع عدم اتاحة إمكانية الإفلات من العقاب للمجرمين. مع ملاحظة ان نظام العدالة التقليدي في تصميمه الأصلي ليس لمقاضاة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بمفهومة الحالي، وبالتالي فإن استخدامه لا يكون بوصفه إجراء المصالحة الوحيد بل يعزز بإجراءات أخرى، وقد تشكل الآليات غير الحكومية و التقليدية بديلاً مؤقتاً في بعض الأحيان للآليات الحكومية و المحاكم الجنائية الدولية، ولكن ما يجب التأكيد عليه هو نجاح بعض الطقوس في إعادة إدماج و مصالحة أهالي الضحايا والناجين من الحروب والمقاتلين السابقين وقد يتطلب تعديل المقاربات المحلية للعدالة والمصالحة بحيث تسهم في صياغة المقاربات الدولية مع تعديل الاستراتيجيات الدولية بما يتمشى و يتلاءم مع الوقائع الاجتماعية والثقافية المحلية. والتساؤل الذي يطرح نفسه هل يمكن مقاربة هذه التجارب أو الاستفادة منها في تطبيق المصالحة الوطنية في الليبية؟

المطلب الثاني: مقاربة المصالحة الوطنية في ليبيا:

بعد كل التطورات التي شهدها النزاع الليبي، كان لزاماً إجراء المصالحة الوطنية وإعادة الثقة واللحمة بين المكونات المختلفة من المجتمع الليبي الذي يعاني انقساماً حاداً بين عدد من القبائل والمناطق نتيجة لسياسات النظام السابق وتداعيات الحرب التي شهدتها الثورة الليبية وما بعدها. فمن الصعب بناء الدولة الليبية وتحقيق الاستقرار من دون تنازلات وتفاهمات بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة للوصول لصيغة تسويات وحلول لإنهاء النزاع الذي ادخل البلاد في صراع مدمر وبخاصة مع توفر السلاح ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مشروع للمصالحة الوطنية، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية وبخاصة الافريقية للوصول الي مقاربة تحقق المصالحة الوطنية ومنها الإنتقال إلي السلام. مع وجوب التذكير بأن تلك التجارب رغم نجاحها ووضعها خارطة طريق واضحة لأي شعب يتعرض لنزع، إلا أنه ليس هناك شكل واحد باستطاعته تحقيق المصالحة في دولة ما، فكل نزاع يختلف عن السياق الاخر.

ومقاربة مع ما تم سرده واهتداء بالتجارب الافريقية السابقة وقياساً على ما توصل اليه النزاع في ليبيا وتطوراته فإن الأساس في أي مقاربة أو مقترحات أو آليات للمصالحة في ليبيا تكون كفيلة بإنهاء الانقسام السياسي والعسكري وتحقيق الاستقرار ترتكز على مسارين هما: –مسار الحوار الوطني الشامل، مسار العدالة الانتقالية.

أولاً: مسار الحوار الوطني الشامل:

يعتبر الحوار الوطني من العناصر الحيوية والمهمة في غالبية حالات ما بعد النزاع، باعتباره يوفر وسيلة لمختلف أطراف النزاع لمناقشة القضايا الحساسة والوصول الي بيئة تحدث حلولاً ممكنه ومشتركة، ورغم الكم الهائل من المبادرات التي جاءت بصيغ مختلفة لإنهاء الانقسام عبر أكثر من جلسة للحوار، إلا أنها تعيد إنتاج صيغ

تقاسم السيطرة والنفوذ بين الأطراف الليبية المتنازعة، وبالتالي لا تنهي النزاع بإعتبار أن غالبيتها ينقصه الإرادة السياسية الحقيقية للأطراف لإنهاء الانقسام.(الشيخ،2017).

ويعرف الحوار في هذا السياق بإنه ((عمل وقائي احترازي يتضمن مجموعة من الإجراءات–السياسية والعسكرية بالأساس–لجعل السلم خيار واقعياً من أجل عدم العودة لوسائل العنف والصراع مرة أخرى وهذا يتطلب تجاوز الآلية العسكرية والاقصاء السياسي للعنف بكافة اشكاله المادية والمعنوية)) (العاتي، 2015، ص385). لذلك كان الحوار الوطني لإنجاح أي مصالحة خياراً ضرورياً للمجتمع والدولة معاً، لكن حصر مهمة الحوار في بعد واحد واخضاعه لشروط من أي نوع او اشراك طيف سياسي دون آخر يعني تقويض المضمون الحضاري للحوار، وحرمان فئة من مهمة إعادة مرحلة بناء الذات في هذه المرحلة الانتقالية. وعليه لابد أن يضم الحوار في اطرافه ويحتضن في داخله جميع شرائح المجتمع من النخب الثقافية والتجارية وأهل الرأي ودعاة الإصلاح، ومشايخ الدين والعلماء، ويكون ممثلاً لجميع الأطراف المتنازعة، كما يجب تناول كل المواضيع والقضايا السيادية والتأسيسية كالأمن والجيش والدستور وكل نقاط الاختلاف الرئيسية كالثروة والنفوذ وتوزيعها بشكل مرضي لضمان استمرار أي اتفاق، ويكون الاتفاق وروح الوحدة هو نتيجته وليس بناء تفاهمات وصيغ تظل محل تفسيرات مختلفة.

لقد تبنت الدول الافريقية التي سبقتنا في عملية المصالحة الحوار كوسيلة للوصول الي المصالحة الوطنية، وهو لا يكون إلا عند طريق المواطنون ذو العلاقة وهم أطراف الحوار وليس أصحاب المنصب او الموقع (ابورونية،2020)، لذلك ينبغي أن تتأسس فكرة الحوار على عقد ملتقى شامل للحوار والمصالحة في ليبيا وأن يشمل كل أطياف الشعب الليبي، ويمكن تحديدهم على النحو التالي (عبيد، 2018):

1- ممثلين عن الكيانات السياسية لكل من مجلس النواب ومجلس الدولة.

2- ممثلين عن جميع المكونات الاجتماعية الليبية (المناطق والقبائل).

3- ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.

إن المشاركة الواسعة تخدم اتخاذ القرار بحيث تكون مفتوحة امام التأثر والاثراء بفعل المشاركة الجماعية للوصول الي حوار هادف مثمر لاكتشاف المساحة المشتركة وبلورتها لتضمن القدرة على تأصيل المصالحة الوطنية.

وعند تصميم العملية يفضل الحفاظ على تركيز متزن على ثلاث جوانب من مبادرة الحوار وهي القضايا النفسية والقضايا الجوهرية والقضايا الإجرائية، وهي ما يسمى بمثلث (الرضا) مثلث الحوار الاجتماعي ويتوقف نجاح مبادرة الحوار بدرجة كبيرة على مدى(الجريبي، 2016):-

1. كفاءة الفاعلين الاجتماعيين لعملية تصميمها وتنفيذها لجميع هذه المصالح معاً.
2. ان يمتلكوا القدرات والاخلاقيات المطلوبة لحل النزاعات سلمياً.
3. ان يتصرفوا بشفافية ومسؤولية لإدارة الحوار الديمقراطي.

وبذلك يمكن ضمان الوضوح والشفافية في النظرة والتعامل مع الآخر وتضمن لذلك التعاطي مع المختلفين بعقلية الحوار بعيداً عن التعصب لأي آراء، ويمكن معرفة الفوائد من الجوانب الثلاثة القضايا النفسية والجوهرية والاجرائية من خلال (الجريبي، 2016):

1- القضايا النفسية: الذين هم جزء من عملية الحوار لهم مصلحة عاطفية ونفسية في الشعور بالاعتراف بهم واحترام وسماعهم.

2- القضايا الإجرائية(العملية): تساعد هذه الطريقة التي تكتشف بها العملية على تقرير ما إذا كان الناس يرون الحوار شرعياً وعادلاً وجديراً بالإهتمام أم لا.

3- القضايا الجوهرية: يجب ان يحدد الغرض من الحوار ونطاق القضايا التي سيناقشها بحيث يلبي مصلحة المشاركين المتمثلة في ضمان تحقيق نتائج بشأن القضايا الجوهرية.

ولكي ينجح هذا الملتقى أو الحوار الوطني الشامل يكون من المهم الإتفاق على الآتي:

- الثوابت الوطنية وهي وحدة الوطن وسيادته.
- إنهاء مظاهر الإنقسام السياسي بتوحيد السلطات التشريعية والتنفيذية.
- إنهاء كافة اشكال النزاع المسلح ودمج المسلحين وتوحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية.

ويجمع الحوار الوطني شامل جميع الأطراف الليبية كافة لمناقشة القضايا الوطنية والذي يعتبر بوابة الرؤية السليمة لمعالجة المشاكل والأزمات والنزاعات.

ثانياً: مسار العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية هي ضرورية لإنتقال مجتمعي صحي ومصالحة وطنية مستدامة، إذ تتيح للضحايا بأن يتصالحوا مع معاناتهم الماضية، وتساعد الجناة على منح الفرصة لهم للإعتراف بأخطائهم، لذلك كان على البلاد تحقيق العدالة الانتقالية كخطوة أولى نحو المصالحة الوطنية وهو ما يحتاج إلي قانون خاص بالعدالة الإنتقالية تتم صياغته بشكل واضح.

ولأن تغيير النظام في ليبيا مقارنة بالدولة العربية المجاورة جاء على شكل عمل مسلح نتج عنه العديد من الأحقاد والنزعات بين المناطق وكذلك تدخل المجتمع الدولي في هذا النزاع من خلال قرارات مجلس الأمن وحلف الناتو، كان لهذا الوضع الاستثنائي الأثر في انشاء منظومة العدالة الإنتقالية وذلك لعدة أسباب هي (زردومي، 2019):

1- عدم اقتصار إنتهاكات حقوق الإنسان على النظام السابق بل امتدت إلى ما بعده.

2- تعدد الأطراف المتورطة في هذه الانتهاكات محلية او خارجية.

3- الفشل في بناء مؤسسة أمنية وطنية تكون تحت سيطرة الحكومة.

وقفت تلك الأسباب عائقاً نحو تطبيق مسار العدالة الانتقالية في ليبيا وهو ما شكل تحدي حتى لجملة من القوانين الصادرة من الجهات التشريعية فيما بعد، وجعلها

منها تأتي اقصاء من تجاه طرف آخر، ولعل ذلك يتضح جلياً بعد الثورة حيث وجد المجتمع الليبي امام تبعات لا يمكن مواجهتها رغم صدور قوانين تنظم المرحلة الانتقالية والعدالة الانتقالية مثل قانون رقم 17 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الانتقالي بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 41 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الانتقالي، ثم تلاه القانون رقم29 لسنة 2013 الصادر من المؤتمر الوطني بشأن العدالة الانتقالية، وأيضا القانون رقم 9 لسنة 2014 (التومي،2020).

وحتى ينجح مسار العدالة الانتقالية كآلية للمصالحة الوطنية في ليبيا لابد من توافر شروط مادية ومعنوية، خصوصاً مع توافر ميزة لدى المواطن الليبي باعتباره أقرب للصفح والعفو منه إلي الحقد والانتقام، كما أن الدولة الليبية متجانسة دينياً بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وقدم المشاركون في المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي الذي أشرفت عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المنعقد 5 ابريل 2018 مجموعة من الشروط لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية (التقرير النهائي للمسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، 2020):

1- إن جبر الخاطر مقدم على جبر الضرر، فهو شرط أساسي ورئيسي للمصالحة لكونه يشمل الإقرار بالخطاء والمسؤوليات.

2- ضرورة تعويض المتضررين وجبر ما لحق بهم من انتهاكات مادية ومعنوية وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

3- إن القضاء العادل والنزيه شرط ضروري من شروط المصالحة خاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية.

4- يتفق كل الليبيين على ضرورة إيجاد توازن بين الحق في التقاضي النزيه من جهة وتمكين الليبيين-متى استقرت الدولة-من منظومة عدالة تصالحية تحقق المصالحة الاجتماعية.

إن ما يتم طرحه من مشروعات تحدد معالم العدالة الانتقالية في ليبيا يجب أن يأخذ في نظره خصوصية النزاع الليبي، وهو ما حدث من خلال طرح تلك المبادرات والقرارات والتي كانت نماذج وتجارب لخدمة مصالح طرف على حساب طرف اخر، وعززت من حالة الاقصاء والتهميش لأطراف أخرى، ويلاحظ هذا من خلال صدور قانون العزل السياسي، ومن جهة أخرى نجد إن قانون العفو العام الصادر عن مجلس النواب سنة 2015 تضمن استثناءات تطبيق نظام العفو العام، فقد نص القانون رقم 6 لسنة 2015 بشأن العفو العام في مادته الثالثة على استبعاد بعض الجرائم من نطاق العفو، ونصت الفقرة 4 من المادة الثالثة على عدم سريان قانون العفو بشأن ((جرائم القتل على الهوية والاختطاف والاخفاء القسري والتعذيب))(الجملي،2020). وتنسب هذه الجرائم لشريحة من الثوار ارتكبت خلال فترة حرب فبراير، ما يعني أن الاستثناء في هذه المرحلة يستهدف أحد أطراف النزاع الليبي، وهو ما يقوض أهم الدعائم الرئيسية لنظام العدالة الانتقالية والذي يجب أن يتبنى المصالحة وصولاً لتحقيق الوفاق المجتمعي، وهو ما يعتبر مصادرة لأهداف العدالة الانتقالية في تسوية النزاع بين اطرافه، فالجرائم المستثناة هي من صميم المسائل التي تحتاج بشأنها إلي مصالحة وعفو يضمن جبر الضرر ويكفل عدم الإفلات من المساءلة الجنائية على نحو يلائم المرحلة التي تمر بها ليبيا.

من هنا تتضح السياسة الاقصائية التي عرفتها تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا من خلال قوانين العفو، والتي لم تكن لتحقق العدالة الانتقالية للحالات المستعبدة والغير مشمولة من اعمال قوانين العدالة الانتقالية، وهوما أدى بنتائج عكسية تمثلت في خضوع

تلك الحالات للعقاب وهو ما عزز مركزها وزاد من عدائها لفريق النزاع الذي تنتمي له سلطة التشريع مصدر القانون، الامر الذى زاد من الصراع و استمرار النزاع وعدم اختيار نظام يلائم طبيعة الصراع بشكل يضمن تحقيق العدالة في كل المراحل التي شهدت الانقسام السياسي و العسكري داخل ليبيا.

وبالتالي ومقاربة مع التجارب الدولية وخاصة الافريقية ودون اغفال خصوصية الحالة الليبية يكون من المجدي اتباع نظام خاص للعدالة الانتقالية يعتمد فكرة المصالحة وطي صفحة الماضي أساساً لنظام العدالة من خلال برنامج ونظام ينهي بؤر التوتر وعوامل الفرقة بين الليبيين لإنهاء النزاع، ويمكن من خلال ذلك بناء العدالة التصالحية من خلال ((نظام قانوني شعبي)) يلعب فيه الافراد دوراً رئيسياً في فض النزاع وتسويته.

ويمكن الاهتداء بالتجربة الرواندية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية والتي اعتمدت على تطبيق نظام الغاتشاتشا والذي تم استقاءه من نظام تقليدي في ثقافة رواندا، وهو ما يمكن اعتماده بالرجوع إلي ثقافة وموروث الشعب الليبي في حل النزاعات كخطوة أولى ونواة الي العدالة الانتقالية و يطبق في نطاق ضيق على مجموعة من الجرائم بحيث يتم حلها بالطريقة التصالحية يكون اساساً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب و إرضاء للضحية وللجاني وهوما يحقق المصالحة الوطنية في نهاية المطاف بحيث يتم إرضاء الطرف المتضرر واعتراف من جانب الجناة بذنوبهم، خاصة في مرحلة ضعف الدولة وغياب الدور الحقيقي للمؤسسات الذي كان له دور كبير في اخفاق جبر الضرر والمساءلة التي تتطلب دعماً من الدولة والتي تشكل ضمان للالتزام بالمواثيق وتساهم في تطبيقها.

ويمكننا تحديد جملة من التحديات والمعوقات التي أعاقت عملية المصالحة الوطنية عبر مسارات الحوار والعدالة الانتقالية، وبرزت على الصعيد التطبيقي على النحو التالي (الفرشيشي،2015):

1- ضعف الإرادة السياسية وعدم حسم موقفها من المصالحة.

2- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وعدم فعاليتها في بعض الأحيان.

3- تأخر محاسبة الضالعين في انتهاكات فالاعتراف بالجرائم شرط أساسي للمصالحة.

4- تعدد القنوات التي تتحرك في هذا الملف مما يشتت جهود المصالحة والأفكار.

5- رواسب الماضي المعطلة لطاقات الشعب مثل إهمال دور الشباب والمرأة في بناء المجتمع ودورهم السياسي.

6- حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني وعدم سيطرة الحكومة على مفاصل الدولة.

7- التدخل الخارجي من قبل العديد من القوى الخارجية والإقليمية والدولية وتأثيرها على الاستقرار وزيادة تعميق الخلافات.

كل تلك العوامل أعاقت التفكير ببعض الحلول التي ربما لا يكون ممكناً تحقيقها في الوقت الحالي لكن ذلك لا يمنع أخذها في الحسبان في حال تغيرت الظروف المحيطة على مجمل النزاع الليبي ويمكن بالتالي إرساء مقاربة قد تعتمد على بعض التجارب الافريقية للاستفادة منها.

الخاتمة:

بينت تجارب الدول التي مرت بنزاعات أن الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي والتطور الاقتصادي المنشود لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار ديمقراطي شامل كأحد آليات المصالحة الوطنية لتمكين القوى المختلفة من التعبير عن رأيها بما تملكه من قوى وأجهزة أمنية وعسكرية، وتوسيع المساحات المشتركة وضبط النزعات الاقصائية لكل القوى.

إن أي مصالحة وطنية يتوقف نجاحها على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها وتخليها عن تقديم الشروط التعجيزية وتقديم التنازلات من أجل نجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطاب الحرب وتصفية الحسابات، ويتطلب إعداد منظومة متكاملة للعدالة الانتقالية محل توافق مجتمعي تنبع من استراتيجية وطنية شاملة وقوانين ناجزة حديثة تعالج آليات العدالة الانتقالية واجبة التطبيق وتحدد الجهات القائمة عليها.

لقد بينت دراسات الحالات الافريقية أن الممارسات التقليدية يمكن أن تكون مفيدة في عدة مجالات للمساءلة بعد الصراع ومعرفة الحقيقة والمصالحة، وبالتالي يمكن التوقع بالآثار الإيجابية لتحقيق العدالة الانتقالية.

ويمكن أن تكون الأدوات التقليدية في تسوية الصراع مكملة لأي مقاربات أخرى وليس معارضة لها ولا يمكن تجاهل أو إهمال تلك الوسائل التقليدية التي أثبتت فعاليتها في الماضي ويمكن جمعها مع استراتيجيات أخرى في التعامل مع تركة الحرب الاهلية أو الإبادة الجماعية. ولكن الصعوبة التي قد توجهها تظل في كيفية تناسق الممارسات الشخصية والقائمة في المجتمعات المحلية مع الاشكال التي تنظمها الدولة او المنظمات الدولية للعدالة الجزائية. ويمكن ادماج آليات العدالة الانتقالية بإجراء مشاورات موسعة وبناء الاجماع والقدرات والدعم التقني وإجراء البحوث.

لقد نجحت رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية من خلال تجربة الغاتشاتشا التي تعتمد على تقاليد محلية لتحقيق المصالحة الوطنية بما أدى الي انهاء أثر الإبادة الجماعية التي حصلت، كما حققت أوغندا عبر تقاليد الاشولي المصالحة الوطنية وعبرت بالبلاد من حالة الحرب الاهلية الي الاستقرار واللحمة الوطنية.

وهو ما يمثل مقاربة يمكن الاستناد اليها في تطبيق مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال مسار الحوار الوطني في ملتقى شامل للخروج بميثاق يضمن الحفاظ على الثوابت الوطنية والوصول إلي آليات مناسبة تضمن جبر الضرر وإنصاف حقوق الضحايا وتضمن تطبيق عدالة تصالحية انتقاليه تؤسس لبناء السلام وتكرس سيادة عدم الإفلات من العقاب.

النتائج:

توصلت الدراسة إلي جملة من النتائج على النحو التالي:

1- إن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب تغليب المصلحة الوطنية على أي انتماءات حزبية أو طائفية أو جهوية.

2- ينبغي القبول بإجراءات مؤقته، وتنفيذها مباشرة بعد المرحلة الانتقالية في حال عدم تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية، كما ينبغي دعم دور الآليات القائمة على التقاليد بوصفتها بديلاً لا يستغنى عنه على المدى القصير.

3- غياب الإرادة السياسية وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، وضعفه الأمني وغياب روح الفريق في صناعة استراتيجية أدى الي غياب المساءلة والمحاسبة والافلات من العقاب في الحالة الليبية.

4- اجراء حوار وطني سياسي يجمع الشمل الوطني ويجبر الضرر ويغلب مفهوم الحوار على التفاوض، والعدالة التصالحية على العدالة العقابية، والإصلاح على المصالحة، ويضمن تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار وبناء الدولة.

التوصيات:

وللوصول إلي مقاربات قابلة لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا تسترشد بالتجارب الافريقية توصي الدراسة بالتالي:

1- ينبغي تطوير وتنفيذ اصلاحات سياسية وقانونية واقتصادية وثقافية تعالج الأسباب الجوهرية للصراعات التي تتسبب في العنف.

2- دراسة التجارب السابقة في مجال المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية بشكل معمق وتقييمها ومحاولة الاستفادة منها.

3- تجاوز عقبة المقاربة الخارجية والصعوبات التي تخلقها، للحد من قدرة القوى الخارجية في اذكاء الانقسام وفقاً للمصالح الدولية للأطراف المتداخلة.

4- ضرورة مشاركة كل أطياف المجتمع في ملتقى للحوار، وتشكيل لجنة وطنية للحوار والعمل على دعم جهودها لتحقيق الصلح والمصالحة بين افراد الشعب، وإنشاء صندوق وطني لدعم التعويضات وجبر الضرر.

5- مزج الاستراتيجيات الحكومية والغير حكومية المختلفة والمتاحة في العدالة والمصالحة، وفهم واستغلال جميع المقاربات المختارة بوسائل تجعلها تكمل بعضها البعض وبشكل منسق بدلاً من أن تعمل ضد بعضها البعض.

المراجع

أولاً: الكتب:

1. السايح، أسامة (2014). العدالة الانتقالية في ليبيا نظرة نقدية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه. في كتاب العدالة الانتقالية في السياقات العربية، اعداد هايدي على، المنظمة العربية لحقوق الانسان.

2. الفرشيشي، وحيد وآخرون (2015). دليل العدالة الانتقالية في ليبيا. تونس. المعهد العربي لحقوق الانسان.

3. لاتيكو، جميس اوجيرا (2017). شمال اوغندا الممارسات القائمة على أساس التقاليد في منظمة آشولى. في كتاب العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة. التعلم من التجارب الافريقية، تحرير. لوك هويسة. مارك سولتر. ترجمة نايف الياسين. ستوكهولم. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

4. انغلبير، بيرت (2017). محاكم الغاتشاتشا في راوندا. في كتاب العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصرعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية، تحرير لوك هويسة، مارك سولتر. ترجمة نايف الياسين. ستوكهولم. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

ثانياً: البحوث والمقالات:

1. التومي، خالد(2020). حقوق الانسان وارتباطها بالعدالة الانتقالية الحالة الليبية نموذجاً. إسطنبول_المركز الاستراتيجي الدولي لأبحاث الشرق الأوسط.

2. الجربي، هند فرج (2016). دور مؤسسات المجتمع المدني الليبي في المصالحة الوطنية بين العراقيل وآفاق التجاوز. مجلة شؤون ليبية. العدد الثاني.

3. حسين، احمد قاسم (2019). دور القوى الخارجية في العملية السياسية حالة ليبيا بعد اتفاق الصخيرات. مجلة سياسات عربية. العدد السادس والثلاثون.

4. حامدي، زهير(2014). ثلاث سنوات على الثورة الليبية التحديات والمألات. مجلة سياسات عربية. العدد الثالث والثلاثون.

5. الحمداني، كفاح عباس رمضان(2014). حركة التغيير في ليبيا. مجلة دراسات إقليمية. العدد 34.

6. رشيدة، العام(2017). العدالة الانتقالية في إطار الأمم المتحدة. مجلة المفكر. العدد الرابع عشر.

7. زردومي، علاء الدين(2016). مسار العدالة الانتقالية في ليبيا: دراسة في الآليات والتحديات. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد السادس عشر.

8. الشيخ، محمد عبدالحفيظ (2027). المصالحة الوطنية في ليبيا التحديات وآفاق المستقبل. مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد الحادي عشر.

9. العاتي، رجب عمر(2015). العدالة الانتقالية الإشكالات والفرص في الواقع الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. العدد السادس.

10. سبع، شداد مولود (2017). عدم الاستقرار السياسي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية والخارجية. مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد الأول.

11. سعود، الطاهر (2018). المصالحة الوطنية في الجزائر التجربة والمكاسب. مجلة سياسات عربية. العدد الرابع والثلاثون.

12. شرقي، خديجة (2018). فاعلية المحكمة الجنائية الدولية برواندا في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص.

13. علي، بلعربي (2019). جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية"، مجلة السياسة والقانون. المجلد 3، العدد السادس.

14. فضلي، نادية فاضل عباس (2018). الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره. مجلة دراسات دولية. العدد الرابع والسبعون.
15. كولومبية، فيرجيني (2016). الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي. مجلة سياسات عربية. العدد الثامن عشر.
16. المصطفى، حمزة (2015). شهادة المبعوث الدولي السابق الي ليبيا طارق متري. مجلة سياسات عربية. العدد الثالث عشر.
17. ماجد، عادل (2014). قواعد المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية: تطبيق على الوضع في مصر. مجلة يتفكرون. العدد الثاني.
18. موشومبا، يونس (2015). رواندا من الاقتتال الي التعايش. مجلة قراءات افريقية. العدد 25.
19. نور، لبنى احمد (2015). الصراع الاثني دراسة أنثروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا. القاهرة. معهد البحوث والدراسات الافريقية.
20. نوفل، احمد سعيد (2017). الازمة الليبية أي اين؟ مجلة دراسات الشرق الأوسط. العدد الثالث عشر.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1. رحلي، مباركة (2015)، الحرب الاهلية في روندا(1994) والمواقف الدولية منها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر.
2. محمد، يوسف الرفاعي يوسف (2019)، التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة من 2011–2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

3. نور الدين، هبة سمير (2020)، الصراع الدولي دراسة حالتي روندا وبروندي، بحث غير منشور، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مصر.
4. يوسف، حمزة (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، الجزائر.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

1. ابوبكر، ابوبكر خليفة (2017). مقترح للمصالحة الليبية الوطنية العميقة والشاملة.
http://www.ta7alil.com
2. ابوردينة، حميدة ميلاد (2020). مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا بين الرؤية وآليات الحل.
http://www.academia>edu
3. تقرير تحليلي (2020). خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل.
http://www.jusoor.com
4. التقرير النهائي للمسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي(2020).
http://www.unsmil.unmissions.org
5. الرقيق، عبيد (2018). الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في ليبيا.
http://www.Eanlibya.com
6. صباحي، نسرين (2018). سياسات الاندماج الوطني في روندا، مجلة قراءات افريقية.
http://www.qiraatafrican.com